المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 05-02-2007
الصفحـات : 41
العـــدد : 14105
المسلسل : 306

تخطط لاستحداث ٦ آلاف وظيفة معيد خلال الـ٣ سنوات المقبلة وتقود مساعي لتحقيق قفزة معرفية للتنافس عالمياً

«التعليم العالي» ترفع مستوى الجودة في الجامعات بـ٥٦٣ مليون ريال

د. العثمان لـ « الرياض »: أنشئنا خلال ٣ سنوات جامعة كل ثلاثة شهور و٣ كليات تطبيقية كل ٣٠ يوماً وابتعاث ٨٠٠ طالب وطالبة شهرياً

المصـــــدر : الرياض
التـــــاريخ : 05-02-2007
الصفحـات : 41
العـــدد : 14105
المسلسل : 306

* اوضح وكيل وزارة التعليم العالي للشؤون التعليمية الدكتور عبدالله بن عبدالرحمن العثمان في حديث لـ«الرياض» بأنه ستتضاعف أعداد المقبولين من خريجي الثانوية العامة في الجامعات بنسبة ١٠٠٪ خلال الثلاث سنوات القادمة عند وصول الجامعات والكليات الى طاقتها الاستيعابية.. وبين أن الوزارة قامت خلال الثلاث سنوات الماضية بإنشاء (١٢) جامعة حكومية كما ارتفع عدد الكليات من (١٦) الى (٤٩) كلية أيضاً ارتفع عدد المستشفيات الجامعية من (٣) مستشفيات الى (١٢) مستشفى.

وقال الدكتور العثمان بأن التوسع الكمي يسير جنباً الى جنب مع الانتشار الجغرافي، حيث تم خلال الثلاث سنوات الماضية زيادة عدد المناطق التي تتوفر بها فرص التعليم الجامعي من (٩) مناطق الى (١٣) منطقة، كما تحدث الدكتور العثمان عن العديد من الجوانب التعليمية التي تهم أبناءنا الطلبة والطالبات.

*** قامت وزارة التعليم العالي مؤخراً بجهود كبيرة لإنشاء الجامعات والكليات في جميع مناطق المملكة ما ابرز هذه الجهود؟**

- تشهد المملكة العربية السعودية في هذا العهد الزاهر نهضة شاملة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وسمو ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظهما الله - وبعد التعليم الجامعي من الدعامات المؤثرة في المسيرة التنموية لأي بلد، إذ لا يشك أحد في أهمية هذا المجال خاصة في عصر اقتصاد المعرفة الذي يشكل فيه الاستثمار في العنصر البشري وبناء الإنسان، والأخذ بأساليب الرقي والتقدم ونشر العلم، حجر الزاوية والمعيار الأمثل لقياس تطور الأمم وتقدمها. وتقوم وزارة التعليم العالي والجامعات بتنفيذ سياسات الدولة في تطوير التعليم الجامعي من منطلق التوجيهات السامية التي تهدف الى الرقي بمستوى التعليم الجامعي كماً ونوعاً وبما يتلاءم مع الظروف والمستجدات المحلية والعالمية. وقد تم بحمد الله وتوفيقه افتتاح العديد من الجامعات والكليات لتواكب مخرجات التعليم الثانوي ولتلبي رغبة ابنائنا الطلبة في مواصلة تعليمهم الجامعي ضمن التخصصات العلمية التي يحتاجها سوق العمل. وقد تحقق خلال الفترة من العام الدراسي ١٤٢٣ - ١٤٢٤هـ وحتى العام الدراسي ١٤٢٧ - ١٤٢٨هـ زيادة عدد الجامعات الحكومية من ثماني جامعات الى عشرين جامعة، كما ارتفع عدد كليات (الطب وطب الأسنان والصيدلة والعلوم الطبية التطبيقية والتمريض) من ١٦ كلية الى ٤٩ كلية، كما ارتفع أيضاً عدد كليات (الهندسة والعلوم والحاسب الآلي) من ١٦ كلية الى ٥٥ كلية أيضاً ارتفع عدد كليات المجتمع من ٤ كليات الى ٢٧ كلية كما ارتفع عدد المستشفيات الجامعية من ٣ مستشفيات الى ١٢ مستشفى.

*** هل ساهمت زيادة الجامعات والكليات في رفع الطاقة الاستيعابية للطلبة والطالبات؟**

- أسهمت زيادة الجامعات والكليات في رفع الطاقة الاستيعابية للطلاب والطالبات المقبولين في الجامعات بالمملكة من (٦٧,٨٢٥) عام ١٤٢٤هـ الى (١١٠,١٠٣) عام ١٤٢٧هـ بنسبة (٦٢٪) ومن المتوقع زيادة هذه النسبة الى ١٠٠٪ عند وصول هذه الجامعات والكليات الى طاقتها الاستيعابية المقررة خلال الثلاث سنوات القادمة. كما أود التذكير بأن عدد المقبولين خلال الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي الحالي ١٤٢٨/١٤٢٧هـ في جميع مؤسسات التعليم العالي (بما فيها الجامعات) قد بلغ (٢١٤,٥٧٢) طالباً وطالبة.

*** التوسع الكمي هل صاحبه انتشار جغرافي بحيث تغطي الجامعات والكليات في جميع مناطق المملكة؟**

- التوسع الكمي يسير جنباً الى جنب مع الانتشار الجغرافي، حيث انتشر التعليم الجامعي في مناطق المملكة ومحافظاتها المختلفة وتيسير فرص التعليم الجامعي لجميع الطلاب في مناطقهم تمشياً مع خطط التنمية. وقد تتحقق خلال الفترة من العام الدراسي ١٤٢٣/١٤٢٤هـ وحتى العام الدراسي ١٤٢٧/١٤٢٨هـ توفير التعليم الجامعي في جميع مناطق المملكة حيث تم زيادة عدد المناطق التي تتوفر فيها فرص التعليم الجامعي من ٩ مناطق الى ١٣ منطقة إدارية، كما زاد عدد المحافظات المشمولة بمؤسسات التعليم الجامعي من ١٦ محافظة الى ٣٨ محافظة ايضاً زاد عدد الكليات الجامعية في مناطق المملكة من ٧٩ كلية الى ١٩١ كلية.

*** ما جهود الوزارة لمواءمة المخرجات الجامعية مع احتياجات سوق العمل؟**

- يعد هاجس المواءمة من أكبر العوامل المؤثرة في صناعة القرار لدى الوزارة والجامعات فمنذ ما لا يقل عن ثماني سنوات والوزارة حريصة كل

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 05-02-2007 العـــدد : 14105
الصفحـات : 41 المسلسل : 306

الحرص أن تكون البرامج والتخصصات التي تقدمها مؤسسات التعليم الجامعي مرتبطة باحتياجات سوق العمل ومواكبة لحركة التنمية والتطور الاقتصادي الذي تشهده البلاد وما تشكله هذه وتلك من تغييرات على عمليات العرض والطلب من الأيدي العاملة في سوق العمل بقطاعيه الحكومي والأهلي.

وبالطبع فإن قرار المواءمة يصدر نتيجة دراسات وأبحاث ولجان تشكل من المتخصصين والمعنيين من القطاع الحكومي أو الخاص كما أن هذه القرارات لا تتم إلا بموافقة مجلس التعليم العالي. ويلاحظ انه الى زمن قريب لم تكن لدينا مشكلة في المواءمة حيث كان الوطن بحاجة ماسة لجميع خريجي التعليم الجامعي في كافة التخصصات، ولكن مع تنفيذ خطط التنمية المتعاقبة وازدياد أعداد خريجي الجامعات ظهر اكتفاء تدريجي في بعض التخصصات، حتى برزت المشكلة تتفاقم سنة بعد أخرى. ومن الواضح للمعنيين بالتعليم الجامعي أن يصعب تغيير هيكلية البرامج والتخصصات في فترة زمنية قصيرة وهذا ما جعل الوزارة تتبنى عام ١٤١٩هـ خطة تمثلت في سياسات مهمة لتحقيق المواءمة منها:

١- اعادة هيكلة الكليات والبرامج والتخصصات وشمل ذلك تقليص القبول في بعض الأقسام، أو دمج اقسام قائمة، أو فصل بعضها عن بعض، أو تحويل بعضها الى كليات أو قصر الدراسة فيه على الدراسات العليا، أو إيقاف بعض الأقسام، وكل ذلك في ضوء احتياجات سوق العمل. وقد برزت توجهات إعادة هيكلة التخصصات بشكل واضح في جامعة الملك خالد التي كانت تتكون من فرعين لجامعتي الملك سعود والإمام محمد بن سعود الإسلامية، وبعد مجموعة من قرارات إعادة الهيكلة أصبح المقبولون للفصل الدراسي الأول لهذا العام في تخصصات مرتبطة بسوق العمل ٨٢,٧٢٪ وفي جامعة القصيم تم ايقاف القبول في عدد من الأقسام مثل الجغرافيا والتاريخ، وعلم الاجتماع بالاضافة الى ترشيد القبول في بعض التخصصات الأخرى وبذلك وصلت نسبة المقبولين في تخصصات مرتبطة بسوق العمل الى ٨٣,٥٨٪ وفي جامعة الملك فيصل أوقف القبول في الأقسام التالية (قسم الاقتصاد والإرشاد الزراعي، وقسم التقنية الحيوية الزراعية، وقسم هندسة النظم الزراعية، وقسم الاقتصاد المنزلي التربوي) وإعادة هيكلة كلية العلوم الزراعية والأغذية في جميع أقسامها بالدمج والفصل بين التخصصات وبذلك وصلت نسبة المقبولين في الفصل الدراسي الأول للبنين ٨٠,٦٣٪ وللبنات ٦٦,٢٥٪.

٢- قصر افتتاح الكليات والأقسام الجديدة على التخصصات المطلوبة في سوق العمل مثل التخصصات الطبية والهندسية وعلوم الحاسب الآلي والمعلومات والعلوم الطبيعية فجميع الكليات التي تم افتتاحها مؤخراً وعددها (١٠٤) كليات كانت تخصصاتها ضمن التخصصات المرتبطة بشكل مباشر باحتياجات سوق العمل الأمر الذي أدى الى رفع نسبة القبول خلال الفصل الدراسي الأول من هذا العام ١٤٢٧/١٤٢٨هـ في التخصصات المرتبطة بسوق العمل الى نحو (٨٥٪) للطلاب و(٧٠٪) للطالبات ونجد أن نسبة المقبولين هذا العام في تخصصات مرتبطة بسوق العمل بلغت ١٠٠٪ في خمس جامعات حكومية وجامعتين أهليتين بالاضافة لسبع عشرة كلية أهلية وكذلك جميع المبتعثين خارج المملكة، بينما تراوحت النسب لصالح القبول في تخصصات مرتبطة بسوق العمل في بقية الجامعات.

٣- التوسع في كليات المجتمع حيث تنطلق فلسفتها من أهمية تنويع برامج التعليم العالي لتلبية احتياجات المجتمع وخطط التنمية من الكفاءات البشرية المؤهلة فكليات المجتمع تهيئ خريجي المرحلة الثانوية للالتحاق بسوق العمل في مجالات إنتاجية وفق البرامج التأهيلية وترسيخ اكتساب

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 05-02-2007 العـــدد : 14105
الصفحـات : 41 المسلسل : 306

المهارات عن طريق البرامج التدريبية، وهذا يسهم في توفير الكوادر الوسطية لسوق العمل، الذي يعاني من نقصها كما أنها توفر فرصة لإكمال التعليم الجامعي وفق البرامج الانتقالية للمتفوقين منهم.

٤ - تحويل مراكز خدمة المجتمع والتعليم المستمر في الجامعات إلى كليات للدراسات التطبيقية وخدمة المجتمع لتقديم درجات الدبلوم المتوسط لمدة سنة، وسنتين في تخصصات تخدم سوق العمل وبدأ العمل بها اعتباراً من العام الدراسي ١٤٢١هـ حيث تم اعتماد أكثر من ٨٦ برنامجاً من قبل وزارة الخدمة المدنية.

٥ - يُعد التعليم الجامعي الأهلي رافداً نوعياً لتحقيق سياسات المواءمة فقد نصت لائحة التعليم العالي الأهلي على اشتراط أن تكون تخصصات الكليات الأهلية مواءمة لاحتياج سوق العمل وفي ضوء ذلك تركزت التخصصات في التعليم الجامعي الأهلي على تخصصات صحية وتطبيقية وهندسية وحاسوبية وإدارية ترتبط بنسبة ١٠٠٪ باحتياجات سوق العمل.

٦ - يُعد مشروع خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي مشروعاً نوعياً لتحقيق المواءمة مع احتياجات سوق العمل حيث يقتصر الابتعاث على تخصصات علمية وتطبيقية مرتبطة باحتياجات التنمية.

*** تعتبر الجودة في التعليم العالي عاملاً مهماً لكسب الرهان على المستوى التعليمي، ماذا عملت الوزارة حيال ذلك؟**

- يستلزم الارتفاع بجودة التعليم الجامعي نوعية متميزة من التعليم تأخذ بأحدث الأساليب التعليمية وتوظف المفاهيم والتوجهات الإيجابية وتركز على اكتساب المهارات وتعلمها والتدريب عليها، وهذا يستدعي العمل على ضمان الجودة في مؤسسات التعليم الجامعي الحكومية والأهلية عن طريق تقويم البرامج والمهارات المقدمة وتقويم نوعية المدخلات والعملية التعليمية ومدى تحقق المواءمة مع احتياجات سوق العمل

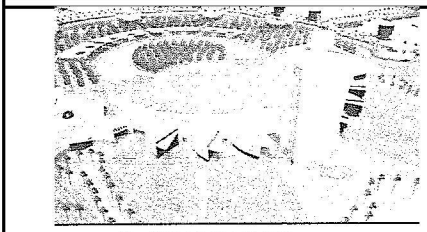

جامعة حائل احدى الجامعات الحديثة

حوار - عبدالرحمن المرشد

ومتطلبات المؤسسات والهيئات المهنية.

كما أن التوسع الذي شهده التعليم الجامعي سيخفف الضغط عن الجامعات مما سيتيح لها فرصاً أكثر للتركيز على معايير الجودة وتنفيذ سياستها وذلك توظيف الموارد المالية المتاحة لهذا الهدف ولا شك أن تحقيق المواءمة مع احتياجات السوق سيقود حتماً إلى تطبيق معايير الجودة في ظل المنافسة العالمية لاستقطاب الكفاءات المتميزة، لقد انطلقت الوزارة للتعامل مع قضية الجودة من بعدين مهمين هما:

البعد الأول: رفع الكفاءة الداخلية للجامعات عن طريق ضمان جودة مدخلات التعليم الجامعي وتم ذلك بإنشاء المركز الوطني للقياس والتقويم في التعليم العالي عام ١٤٢١هـ ورغم قصر المدة التي مرت على إنشائه، إلا أنه أسهم في تطوير معايير القبول في الجامعات المختلفة وساعد على تحسين مدخلاتها. وقد حاز المركز على سمعة جيدة محلياً وخليجياً وعالمياً، مما جعل المؤسسات العسكرية والكليات الأهلية تعتمده مقياساً للقبول، كما أن عدداً من الجامعات الخليجية اعتمدت اختباراته كمتطلبات للالتحاق بها.

البعد الثاني: رفع الكفاءة الخارجية للجامعات عن طريق ضبط المخرجات والتحقق من جودتها، وتم ذلك بإنشاء الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي فوق الثانوي، ومن الجدير ذكره أنه يشارك في مجلس إدارة الهيئة مجموعة من الخبراء الوطنيين وممثلون للهيئات المهنية (مثل الصحية والهندسية والمحاسبية) وممثلون للقطاع الخاص من الغرف التجارية مما يعزز تنوع المشاركة في رفع مستوى الجودة، ويمكن تصنيف عمليات التقويم الأكاديمي وضمان الجودة في فئتين تعنى الفئة الأولى بالتقويم الشامل للمؤسسة التعليمية وتعرف هذه الفئة بعمليات التقويم المؤسسي، أما الفئة

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 05-02-2007 العـــدد : 14105
الصفحـات : 41 المسلسل : 306

الأخرى فتعرف بعمليات التقويم البرامجي أو التخصصي وتعنى بتقويم برنامج أو مجموعة من البرامج في تخصص معين، وقد حصلت الهيئة على العضوية الكاملة في الشبكة العالمية لهيئات توكيد الجودة في التعليم العالي، وهي منظمة عالمية تهدف إلى تبادل المعلومات والخبرات بين الأعضاء فيها من أجل دعم الممارسات الجيدة وتحسين الجودة في التعليم العالي.

كما تبنت الوزارة عدداً من المبادرات النوعية لرفع مستوى الجودة في الجامعات ومنها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- مشروع تنمية الإبداع والتميز لأعضاء هيئة التدريس: وهو مشروع خصص له ٣٠ مليون ريال ليوفر للجامعات دعماً مالياً إضافياً بهدف تنفيذ برامج تدريبية ودورات تأهيلية للرفع من كفاءة الهيئة التدريسية فيها في مجالات التدريس الجامعي والبحث العلمي.

- مشروع تطوير الجمعيات العلمية: وقد خصصت الوزارة مبلغاً قدره ٢٠ مليون ريال لتنفيذ هذا المشروع على أسس تنافسية بين الجامعات.

- مشروع المركز الوطني للتعليم الإليكتروني والتعليم عن بعد بتكلفة ٩٥ مليون ريال وبناء على موافقة خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - تم توقيع عقد مع بيت خبرة عالمي المرحلة الأولى من المشروع بناء على منافسة عالمية.

- مشروع مراكز التميز العلمي والبحث في الجامعات بتكلفة ٢٣٨ مليون ريال.

- مشروع المنحة للدارسين المتميزين في الجامعات والكليات الأهلية بتكلفة ٨٠ مليون ريال، وسوف يتم البدء بها خلال الفصل الدراسي الثاني من هذا العام.

*** بذلت الوزارة جهودا بخصوص استحداث وظائف معيدين للجامعات، ما هي نتائج ذلك؟**

- وجّه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين - حفظهما الله - بإحداث ٦٠٠٠ وظيفة معيد في الجامعات السعودية، تجدول على الأعوام الثلاثة المالية القادمة، لتتغلب الجامعات على الصعوبات التي تواجهها حالياً من أبرزها زيادة عدد الطلبة المقبولين بنسبة تفوق ٥٠ في المائة عن الأعوام الأربعة الماضية.

وتوجيه خادم الحرمين الشريفين سيدعم الجامعات ويسهم في تحقيقها أهدافها التعليمية بزيادة أعضاء هيئة تدريسها خصوصاً بعد تضاعف عدد الطلبة الذين قبلتهم في الأعوام الأخيرة، وخططها التوسعية في القبول مستقبلاً. وتعتبر الدراسة التي قامت بها لجنة وزارية وجه بها مجلس الوزراء قبل نحو أربعة أشهر لتضم وزير الخدمة المدنية ووزير التعليم العالي ووزير المالية والتي بدورها شكلت لجنة تحضيرية عكفت على دراسة أوضاع الجامعات وحاجتها من أعضاء التدريس تواصلت إلى ضرورة استحداث نحو ٢٠٠٠ وظيفة معيد سنوياً لمواجهة النقص لديها في الكادر التدريسي.

وهذا الدعم أحد نتائج الاهتمام اللامحدود من لدن خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين بالتعليم العالي ورعايتهما لهذا القطاع الحيوي الذي تعول عليه البلاد في تخريج شباب قادرين على الإسهام في قيادة عجلة التنمية التي ينتظر أن تشهدها السعودية مستقبلاً.

والتعليم العالي يستعد لتحقيق قفزة معرفية وكمية بعد توجيه الملك عبدالله بإنشاء عدد من الجامعات في المناطق كافة والتركيز على بناء قدرة عالية على المنافسة العالمية، اضافة إلى المكرمة السامية بابتعاث آلاف الطلاب إلى الدراسة في الجامعات العالمية، والوزارة لديها حالياً أكثر من سبعة برامج ابتعاث إلى جامعات عالمية عدة في مختلف الدول.

ووظائف المعيدين تعد الرافد الأساس لإعداد أعضاء هيئة التدريس مستقبلاً، إذ يمر إعدادهم بمراحل عدة من أهمها اصطفاء الجامعات لأفضل الخريجين وأكثرهم إبداعاً وتميزاً وملاءمة للعمل كأعضاء هيئة تدريس وتعيينهم معيدين ومن ثم ابتعاثهم لإكمال دراستهم العليا يتطلب ما يقارب ثمانية أعوام حتى يتسنى مباشرة عملهم كأعضاء هيئة تدريس.

ويعتبر إعداد عضو هيئة التدريس هو اللبنة الأساس في تشكيل مستقبل الجامعة ورسم توجهاتها، وهي تعد عملية مستمرة في الجامعات العالمية الحريصة على الإبداع والتميز والمنافسة في المحافل الدولية، إذ أنها تتوسع في تخصصاتها وفي برامجها وهي في ذات الوقت تخطط لإحلال كفاءات متميزة محل الكفاءات التي تتقاعد أو تنتقل للعمل خارج الجامعة سواء في القطاع الحكومي أو الخاص.